

الفعل التواصلي الرقمي والتخطيط للتنمية الاجتماعية

Digital Communicative Action
for Social Development Planning

د. منى عبد الله الغريبي

أستاذ مساعد

قسم الدراسات الاجتماعية

كلية الآداب

جامعة الملك سعود

Dr. Muna Abdullah Al-Ghuraibi

Assistant professor

Department of Social Studies

Faculty of Arts

King Saud University

الفعل التواصلي الرقمي والتخطيط للتنمية الاجتماعية :

المجتمع السعودي أنموذجاً

د. منى عبد الله الغريبي

أستاذ مساعد - قسم الدراسات الاجتماعية

كلية الآداب - جامعة الملك سعود

ملخص البحث: تهدف هذه الدراسة إلى إجراء المقاربة التحليلية لمفهوم الفعل التواصلي ليوغن هابرماس، ومفهوم الرأس مال الاجتماعي لروبرت بوتنام، بهدف طرح بدائل جديدة للتنمية والتخطيط تعتمد على تفعيل الإستراتيجيات لسد الفجوة بين المنظورين الاجتماعي والاقتصادي.

فمفهوم الفعل التواصلي يلفت النظر إلى العوائق والتحديات الناجمة عن تبني نموذج التخطيط العقلاني القائم على أيديولوجيا السوق والاقتصاد من جهة، وإلى أهمية ممارسة التخطيط كعملية اجتماعية من جهة أخرى، في حين جذب مفهوم رأس المال الاجتماعي صانعي السياسات الذين يسعون لإيجاد حلول غير اقتصادية للمشاكل الاجتماعية من خلال تسخير العواقب الإنسانية الإيجابية ووضع هذه الإيجابية ضمن الأهداف الإستراتيجية وتأطيرها لطحها ومناقشتها، والتي يمكن أن تكون مصدرًا مهمًا للتأثير والتمكين والنفوذ.

لقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي الرسمية منها وغير الرسمية اليوم تشكل أساسًا مهمًا للعمل المدني والمشاركة الاجتماعية، ولبناء أشكال جديدة من الفعل التواصلي وهو ما انعكس على الاستيعاب السياسي لوسائل التواصل الاجتماعي في السعودية خصوصًا مع بروز دورها في تشكيل رأس مال اجتماعي تجسيري يتولد عن

التفاعلات التي تحدث والذي لا يقل أهمية عن رأس المال الاجتماعي الشخصي - الذي ينشأ نتيجة التفاعل وجهًا لوجه - في تشكيل خيارات الأفراد للمشاركة في العمل الجماعي الذي يهدف إلى تفعيل المجتمع الإيجابي لتحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية: الفعل التواصلي، التخطيط الاجتماعي، رأس المال الاجتماعي، رؤية السعودية ٢٠٣٠، رقمنة المجال العام، والمجتمع الإيجابي..

Digital Communicative Action for Social Development Planning: Saudi Society As a Model

Abstract:

This study provides an analytical approach of earlier assumption of Habermas of the importance of the concept of communicative action and the concept of social capital by Robert Putnam. The study aims to propose new alternatives for development and planning that depend on activating strategies to bridge the gap between the social and economic perspectives of development. The concept of communicative action draws attention to the obstacles and challenges resulting from adopting the “rational planning model” based on market ideology and economics on one hand, and the importance of practicing planning as a social process on the other hand.

While the concept of social capital attracted policymakers, who seek to find non-economic solutions to social problems by harnessing the positive humanitarian consequences and placing this positivity within the strategic goals and framing it for discussion and debate, which can be an important source of influence, empowerment, and effectiveness. Today’s formal and informal social media networks have become an important basis for civil work, social participation, and building new forms of communicative action.

This was reflected in the political assimilation of social media in Saudi Arabia, especially with the emergence of its role in forming bridging social capital. Bridging social capital was generated by interactions that occur, and which is no less important than personal social capital - which arises as a result of face-to-face interaction - in shaping individual options for participation in Collective works in order to activate the positive society to achieve the Saudi Vision 2030.

Key words:

communicative action, social planning, social capital, Saudi vision 2030, digitalization of public sphere, positive community..

المقدمة

استند التخطيط الاجتماعي لأكثر من قرن من الزمان بجميع جوانبه حول العالم على أسس معرفية علمية وتكنولوجية مع افتراض أن هذه المعرفة وحدها يمكن أن تغير وبشكل جذري جودة الخطاب العام ومشاركة المواطنين الفعالة (Cooke 1998, Dryzek 1995).

ومنذ عام ١٩٥٠ اعتمدت كثير من السياسات الاجتماعية على نموذج التخطيط العقلاني وأنواعه المتعددة (الإجمالي والتدرجي والانتقالي والداعم والراديكالي وغيره) والذي يعتبر أكثر النماذج ثباتاً واستقراراً. هذا النموذج والذي يطلق عليه «حزمة سياتار» كان يهدف إلى توجيه مستقبل المجتمع من خلال عقلانية التقنية، وعلى الرغم من كثرة العوائق والقيود التي كانت تتخلله إلا أنه كان جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط، تلك العوائق والقيود أجبرت المخططين لإعادة النظر في نماذج التخطيط بما في ذلك تخطيط الشوارع والنقل والمساكن والتعليم والصحة من أجل مجتمع إيجابي (Hudson 1979).

تنبه المخططون إلى إشكالية عقلانية التقنية التي ساهمت في التقليل من الفعل التواصلي بين المخططين والمواطنين، والمواطنين فيما بينهم، كما تنبهوا إلى أهمية ممارسة التخطيط كعملية اجتماعية مستنيرة تأخذ بالسياق المعياري الاجتماعي، وهو ما يعني الاستفادة من الخصائص والمعايير القيمة الإنسانية. وهذا النوع من التخطيط يعتمد على البحوث والممارسات المطروحة في مختلف التخصصات وخصوصاً الإنسانية والاستفادة منها.

يقصد بالتخطيط الاجتماعي في هذه الدراسة حل المشكلات المجتمعية وصياغة نماذج اجتماعية جديدة لتحسين الظروف في المجتمع المحلي من

خلال صنع سياسات مقصودة لتحقيق نتائج محددة وتطبيقها بما يحقق الأهداف العامة للدولة.

تأخذ هذه السياسات شكل القوانين أو التنظيمات أو المحفزات أو حملات إعلامية وخدمية ومعلوماتية.

لا شك أننا نعيش اليوم ثورة معلوماتية استثنائية، فإنسان الحاضر يعمل على كسر الحواجز القديمة في شتى المجالات ليبتكر شكلاً حديثاً لمنظومات الصحة والتعليم والأعمال والاقتصاد. فقد واجه الإنسان في القرن السابق كثيراً من التحديات والصعوبات التي لم تخلُ في نفس الوقت من الفرص الملهمة والابتكارات التي مكنته ببراعة من فهم مبررات التحديات، وكيفية استخدام أدواته المادية والفكرية والعقلية لتجاوز تلك التحديات.

وفي هذا العصر المتغير والمعقد أصبح التحدي جدياً للابتكار والارتقاء. يشير عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي مورين Edgar Morin إلى حالة التناقض التي يعيشها المجتمع الدولي ما بين العيش في عالم معقد وديناميكي وخلاق من ناحية، وبين أطر العمل الجامدة والبيروقراطية أحياناً، والتي عادة ما نستخدمها لفهم التحديات والصعوبات التي تواجهنا وللتعامل مع الحاضر وتطوراتها (Morin 1997).

ولعقود طويلة من الزمن لم يتوقف الإنسان عن محاولة التطور والارتقاء بما يتناسب مع إمكانياته وقدراته العقلية والجسدية والمسخرات البيئية المحيطة به. وقد ارتبط مفهوم الارتقاء بالجوانب المادية حتى أصبح مرهوناً بما يستطيع الإنسان كسبه وادخاره من أموال وثروات؛ ولذلك سخر الإنسان كل ما يملك من قدرات عقلية وروحية وجسدية لأن يكون جزءاً من منظومة قيمة فرضت



نفسها على الإنسان، تلك المنظومة التي لم تتخلَّ عن فكرة أن المجتمع الانساني يشبه في تركيبه وتضامنه جسد الإنسان الواحد، وأن العمليات العضوية التبادلية ماهي إلا سلسلة من تكامل الأداء بين أعضاء الجسم.

وقد أشار ابن خلدون في نظريته الاجتماعية عن رغبة الإنسان في استخدام فكره ومعرفته لإشباع احتياجاته الفسيولوجية الأساسية، والتي مع الوقت ومع إشباع تلك الحاجات تظهر احتياجات أخرى ثانوية يسعى لإشباعها، وأن تطوير وسائل إشباع الاحتياجات تجعل المجتمع أقرب ما يكون فيها إلى مرحلة التحضر ليجد الإنسان نفسه بعدها يبحث عن الكماليات (Hassan 2018).

تعامل كثير من الكتاب المهتمين بفكرة التحولات المحورية في المجتمع مع مفهومي التطور والحضارة كمفهومين مترادفين أو مفهومين لهما معاني متداخلة؛ فقد حاول البعض حصر مفهوم التحضر بما ينتجه أو يستعيره المجتمع من أدوات تكنولوجية، إلا أن هناك أصواتاً كانت تنادي بضرورة النظر إلى أن الثورة التقنية ودورها في التنمية الاجتماعية لا يجب أن تبعدنا عن الهدف الأساسي وهو أنسنة المجتمع وخلق مجتمع إيجابي بما يضمن بيئة عمرانية صحية وتعليمية مناسبة للإنسان غايتها تحسين جودة الحياة وتحقيق الرقي الحضاري.

جاءت تطلعات القيادة السعودية في عام ٢٠١٦ بمجموعة من المنظومات التحديثية التي تهدف إلى التحول الوطني من خلال إحداث نقلة نوعية في المجتمع، وتوفير الخدمات المتنوعة التي تلبي مختلف الاحتياجات، وترتقي بمستوى المعيشة، وتساهم في إعادة تشكيل الوعي المجتمعي لدعم هذه التطلعات وتحقيقها.

ويأتي بناء الانسان قبل المكان وسعادة المواطنين والمقيمين على رأس

الأولويات التي تجسدت في رؤية السعودية ٢٠٣٠، وهو ما يفرض تحديد الالتزامات والمسؤوليات والتوقعات الاجتماعية لكل من القيادة والمواطنين وشكل العلاقة بين الدولة والمواطنين.

وفي هذه الحالة تبرز أهمية المسؤولية الفردية والمسؤولية المجتمعية والمشاركة الاجتماعية كإطار عام لعلاقة المواطنين بالدولة من جهة، وغالبًا ما تظهر كمنتج للفعل التواصلي، والتضامن والتأييد والمشاركة من جهة أخرى، وغالبًا ما تتحقق من ارتفاع درجة الثقة وقوة وصلابة العلاقة بينهما. لم تهتم الكثير من أدبيات رأس المال الاجتماعي في العلوم الاجتماعية بمحاولة الكشف عن تلك الروابط بين عناصر رأس المال الاجتماعي وفكر هابرماس فيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية وخلق مجتمع ايجابي.

ولعله من المجدي إجراء دراسات للتحقق من الروابط المشتركة بين النهجين ولمقارنة نهج هابرماس بفكر الرأسمال الاجتماعي وبعض النماذج المهيمنة في تنمية المجتمع مثل التخطيط والسياسات الاجتماعية وغيرها.

إشكالية الدراسة

تناول هذه الورقة على وجه التحديد الكشف عن الآلية لبناء منظومة قيمة اجتماعية غير اقتصادية هدفها تعزيز دور المواطن في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية لخلق مجتمع حيوي وإيجابي من خلال النظر إلى دور وسائل الإعلام الاجتماعية باعتبارها سوقًا محتملاً لتوليد رأس المال الاجتماعي التجسيري الذي قد ينتج شكلاً من أشكال المجال العام آخذة في الاعتبار تقدير الفعل التواصلي ودوره.

الأهداف

تتناول هذه الدراسة مناقشة مفهوم « الفاعل التواصلي » لهابرماس ومكونات «رأس المال الاجتماعي» من أجل فهم أعمق عن طبيعة كل منهما، وإعادة النظر في العلاقة بين المفاهيم التي تربط فلسفتها في التأثير على المجال العام من جهة والتأثير على الرضا عن الحياة، وخلق المجتمع الإيجابي من جهة أخرى. لذا تهدف هذه الدراسة إلى:

أولاً: محاولة الجمع بين مجموعتين من الأفكار التي تعتقد أنها مهمة في تفعيل المشاركة المدنية:

الأولى: للمفكر الألماني يورغن هابرماس K Jürgen Habermas وهو فيلسوف معاصر كان واحداً من أهم أفكاره المعروفة هو «الفاعل التواصلي» «Communi-cative Action» و«عالم الحياة» «life-world» وفلسفته في «المجال العام» «Public Sphere».

والثانية: للعالم السياسي روبرت بوتنام Robert Putnam الذي تناول مفهومي الرضا عن الحياة «life Satisfaction» ورأس المال الاجتماعي «Social Capital»، ودوره في تسهيل الوصول للأهداف وفلسفته في «الرضا عن الحياة» في تحسين حياة الأفراد الاجتماعية والنفسية والبيولوجية.

ثانياً: الربط التحليلي الثلاثي الأبعاد بين منظوري «الفاعل التواصلي» و«رأس المال الاجتماعي الرقمي» «Digital Social Capital» من جهة والمجتمع الإيجابي «Positive Community» من جهة أخرى.

ثالثاً: وضع القواعد الأساسية لدراسة ميدانية لاحقة تعتمد على تحليل آلية تأثير الفاعل التواصلي الرقمي على التخطيط الاجتماعي بحيث يتمكن الباحث

من تطبيقها لاحقاً على المجتمع السعودي.

منهج الدراسة

منهج هذه الدراسة هو الوصف والتحليل السوسولوجي المستند على نظرية رأس المال الاجتماعي والتواصل الرقمي، وكيف يمكن لوسائل الإعلام الاجتماعية أن تلعب دوراً مهماً في التأثير على التحول الهادف في المشاركة المدنية في السعودية، وقدرة وسائل التواصل الاجتماعية على توليد «رأس مال اجتماعي تجسيري» "Bridging Social Capital" و«مجال عام» يمكن من النقاش الحر حول المشاكل المجتمعية، وآلية التأثير في العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

كما تستند هذه الدراسة إلى المنهج النظري التطبيقي من خلال إسقاط نظرية الفعل التواصلي لهابرماس، ونظرية الرأس المال الاجتماعي على الواقع السعودي لمعرفة إمكانية النظرية في التفسير وتقديم الحلول وللمقارنة بين خصائص المجتمع السعودي الحالي والتحول إلى المجتمع الإيجابي. إن اهتمامات هابرماس بالفعل التواصلي يتداخل إلى حد بعيد مع أهداف هذا العمل، وينسحب ذلك على كثير من المفاهيم، فهابرماس نظر إلى «عالم الحياة على أنه يجسد أنماطاً وأولوية (سلوكية) متوارثة ومنظمة من الناحية اللغوية والثقافية» (Hans Joas 1991 p.114) وقد نبه هابرماس إلى ضرورة اعتبار أن اللغة والثقافة جزء لا يتجزأ من عالم الحياة نفسه (Habermas 1987 p.124).



الضلع الاجتماعي والتخطيط

لعل من أهم الأسباب التي تجعلنا نختار فكر هابرماس وربطه بفكر رأس المال الاجتماعي ليس فقط شهرته العامة في تحليل الحركات الجماهيرية، ولكن للأثر العلمي المتداول حول مفهوم التخطيط والتقييمات المعيارية لممارسات التخطيط.

فقد جذب فكره انتباه الكثير من المنظرين في الجغرافيا والعلوم الإقليمية، وكذلك المنظرين في التخطيط (Healey 1997, Forester 1995, Miller 2000). سبب آخر وهو أن فكر هابرماس وفر أساساً نظرياً لمنظور التخطيط الذي يؤكد على المشاركة العامة الواسعة للنطاق للجمهور، وتقاسم المعلومات ومشاركتها مع الجمهور، والتوصل إلى توافق في الآراء من خلال الحوار العام بدلاً من ممارسة السلطة، مع ضرورة تجنب الخبراء والبيروقراطيين، واستبدال نموذج الخبراء التقنيين للتخطيط بالمخططات التي تعكس الواقع (Argyris & Schon 1974, Innes 1995, Schon 1983, Wilson 1997).

وقد أشار درايزيك Dryzek في هذا الصدد إلى أن هابرماس طالب المحللين السياسيين للعمل على وضع شروط التفاعل الاجتماعي-السياسي وبناء المؤسسات عوضاً عن تقديم محتوى المقترحات السياسية (Dryzek 1995). أما السبب الثالث فهو أن فكرة الضلع التواصلي تأخذنا مباشرة إلى التفتن لوجود اتصال بينها وبين فكر الرأس مال الاجتماعي.

فالضلع التواصلي هو عمل فردي مصمم لتعزيز التفاهم المشترك داخل مجموعة وتعزيز التعاون بينهم في مقابل «العمل الإستراتيجي» المصمم لتحقيق أهداف شخصية (Habermas 1987)، وهو ما يتسق مع فكرة الرأس مال

الاجتماعي، وإن لم يذكر هابرماس مصطلح الرأسمال الاجتماعي.
ويعتقد بعض المنظرين في التخطيط أن من متطلبات عملية التخطيط تشجيع
الفعل التواصلي لتسهيل إنتاج الرأسمال الاجتماعي، هذا المنتج يصب في
مصلحة التخطيط - كما جاء في بيان هابرماس: « في حالة الفعل التواصلي، تمثل
الإنجازات التفسيرية التي تستند إليها عمليات التفسير التعاوني حول آلية التنسيق
العمل..... » (Habermas 1987 p.101).

ميز هابرماس بين أربعة أنواع من الفعل التي يقوم بها الأفراد في المجتمع:

١. **الفعل الغائي**، ويدخل ضمنه الفعل الإستراتيجي (كفعل فرعي).

٢. **الفعل المنظم والمنضبط معيارياً**.

٣. **الفعل المسرحي (الدرامي)**.

٤. **الفعل التواصلي**. كل هذه الأفعال نماذج يمكن أن تستخدم مرارًا وتكرارًا.

الفعل الغائي هو: الفعل الذي يقوم به الفاعل إنفرادياً «باتخاذ قرار الاختيار
من بين مجموعة من الأفعال البديلة بهدف تحقيق غاية ما بحيث يكون صورة لما
يمكن أن تكون عليه خاتمة الإنجاز عند الوصول للغاية مسترشداً ببعض المبادئ
لتفسير الوضع» (Habermas 1987 p.85). في الفعل الفرعي المسمى بالفعل
الإستراتيجي، يتوقع الفاعل «استباقاً» ما سيقوم به الفاعلون الآخرون من فعل،
وفي ذلك احتمالية كبيرة بأن الفاعلين لا يعون تمامًا دورهم أو الهدف من وراء
الفعل.

أما الفعل المنظم والمنضبط معيارياً فإن الفاعلين في المجموعة الاجتماعية
يسعون لتحقيق قيم وقواعد مشتركة لتلك المجموعة، بمعنى «تحقيق توقع عام

للسلوك» (Habermas 1987)، هذا التوقع يعني بشكل أو بآخر «الاستحقاق»، وهو استحقاق هؤلاء الفاعلين لتحقيق الأهداف والاحتمالية الأكبر هنا أن الفاعلين يعون دورهم والهدف ولكن لا يتشاركونه مع من هم خارج المجموعة.

حينما نتحدث عن القيم والمعايير الاجتماعية في الفعل فإننا نقرب من البعد المعرفي والمعياري لرأس المال الاجتماعي. وهو ما يلمح له هابرماس بأن هذا النوع من الفعل غالبًا ما يحدث بشكل تلقائي وبطريقة روتينية على اعتبار أن العادات المشتركة تكون متجذرة بعمق، ويعتبرها الفاعلون مسلمات غير مشكوك فيها بدلاً من كونها تخضع للاختبار أو للقياس.

وهذه الفكرة مهمة جدًا لنظرية رأس المال الاجتماعي، كما سنتحدث عنها لاحقًا في مفهوم الثقة والتبادل.

وأهمية هذا النموذج أنه يساعدنا على فهم الفعل الغائي بشكل أفضل، فالفعل المنضبط معيارياً «لا يرجع إلى سلوك الفاعلين الانفراديين والذين يتجمعون ويتفاعلون مع الآخرين في محيطهم، بل إلى أعضاء الجماعة الواحدة التي توجه فعلهم مجموعة من القيم والمعايير المشتركة» (Habermas 1987 p.85). أما الفعل الدرامي فإن الفاعل لا يكون منفردًا في اختيار البدائل ولا يكون عضوًا في مجموعة اجتماعية، ولكنه يتفاعل مع أشخاص، والذين هم - حسب تفسير هابرماس - «يشكلون جمهورًا لبعضهم البعض قبل أن يقدموا أنفسهم، ويشير الفاعل في جمهوره صورة معينة وانطباعًا عن نفسه» (Habermas 1987 p.86)، وعادة ما يملك هذا الفاعل امتيازًا للوصول إلى أهدافه واهتماماته ورغباته من جهة، مع إمكانية تنظيم ومراقبة وصول الجمهور إليها من جهة أخرى.

وتقديم النفس هذا لا يتم بشكل عفوي بل بأسلوب يتوافق مع نظرة الجمهور،

وفي هذه الحالة يكون الفاعل واعياً لما يقدمه عن نفسه، بينما لا يحتاج الجمهور أن يعرف دوره أو الهدف من الفعل.

أما في حالة الفعل التواصلي فإن طرفين أو أكثر يقومون بتأسيس علاقة، والسعي للتوصل إلى تفاهم حول وضع الفعل وخططهم للفعل من أجل تنسيق أعمالهم عن طريق الاتفاق الذي يحدث من خلال التفاوض الذي يسمح من خلال الحوار للوصول إلى اتفاق جماعي على الرأي (Habermas 1987 p.85).

يعترف هابرماس بأن كل نموذج من نماذج الفعل الأربعة لديها بعض البنى الغائية بسبب أن الفاعلين يسعون لتحقيق غاية خاصة بهم، لكن آليات التنسيق تكون مختلفة. فالتنسيق في النموذج الغائي تدخل فيها حسابات تتميز بالأنانية للحصول على الفائدة، حيث إن الأهمية النسبية في حال الصراع والتعاون تعتمد بالمقام الأول على المصلحة الذاتية للفاعل، بينما آليات النماذج الثلاثة للفعل مختلفة، فالتنسيق المعياري هو اتفاق جماعي حول القيم والمعايير التي يتم غرسها من خلال التنشئة الاجتماعية والتراث الثقافي والمخزون المعرفي. والتنسيق الدرامي يكون بالاتفاق على الحيادية بين الفاعل والجمهور، بينما في الفعل التواصلي تمثل الإنجازات التفسيرية التي تستند إليها عمليات التفسير التعاونية كآلية لتنسيق العمل أساساً للفعل.

يقول هابرماس في موضوع التنسيق هذا: «يتم تقديم مفهوم العمل التواصلي بطريقة تؤدي إلى الوصول إلى التفاهم الذي يربط بين خطط الفعل المهيكلة من الناحية التاريخية لمختلف المشاركين، وبذلك يدمج أولاً الأعمال الفردية في مركب تفاعلي جماعي» (Habermas 1987 p.228).

الفعل التواصلي واللغة وعالم الحياة

يحمل مفهوم الفعل التواصلي عند يورغن هابرماس أكثر من دلالة، ويعود ذلك إلى ميله إلى ترتيب الأشياء ترتيباً ثلاثياً في نموذج التحليلي متمسكاً بتصور يزاوج بين البنية والفعل في نظرية كلية واحدة، ومدافعاً عن مشروع الحداثة وخصوصاً عن فكري العقل والأخلاق.

يرى هابرماس أن التواصل يأخذ أشكالاً ثلاثة: تواصل مع الحداثة، وتواصل بين الأفراد، وتواصل بين المفاهيم. وباعتباره ينظر إلى الفعل التواصلي على أنه فعل نقدي وفلسفي ولغوي وسياسي فإنه يتطلب شروطاً للتفاعل والحوار الجاد والهادف، إضافة إلى الخيال الذي يوجه أداء المجتمع ويعيد التوازن بين العالم المعاش وعالم الإتساق «عالم الحياة» «Life World».

تتمثل فكرة الفعل التواصلي في أن مجموعة من الفاعلين في المجتمع يسعون للوصول إلى التفاهم المشترك وتنسيق الأعمال عن طريق الحجج المنطقية والتوافق والتعاون - بدلاً من العمل الإستراتيجي الصارم - سعياً لتحقيق أهدافهم (Habermas 1987).

وقد تمت صياغة فكرة التواصل التفاعلي لتحقيق مهمتين رئيسيتين: لتوضيح الطابع المنظم ذاتياً للتفاعل الاجتماعي من جهة، ولصياغة نمط من الفعل يتصف بأنه اتصالي طالما أنه ليس فعلاً أدائياً أو غائياً (Joas 1991 p.101).

وهدف فلسفة هابرماس تفعيل فكرة الاعتراف بالآخر والتحاور معه دون ادعاء أي من الأطراف امتلاكه للحقيقة داخل فضاء عمومي مشترك.

ولتحقيق عمق نظري لفهم «عالم الحياة» يستلزم النظر في الأدوات التواصلية التي يتبناها الفاعلون لتحقيق قدر من الاتساق العملي والتنظيم الجمعي داخل

المجتمع.

ركز هابرماس على قضية اللغة والتراث الثقافي والمخزون المعرفي في تفسيره للفعل التواصل، وأكد على أن التراث الثقافي جزء من اللغة باعتباره يستمر داخل اللغة في هيئة رمزية، وبذلك أعطى الأهمية الأكبر للغة، وأضفى على التراث الثقافي أهمية ثانوية في «عالم الحياة»، وهو المكان الذي يتم فيه تخزين المسلمات الحياتية والمتمثلة بالقناعات الثابتة التي يعول عليها الفاعلون في الموقف التواصل، ويشتقون منها توجهاتهم في العمليات الاجتماعية (سواءً كانت عمليات تنافسية أو تعاونية) أثناء التفاعل (Habermas 1987).

وهو بذلك يعتبر أن العناصر البسيطة المرتبطة بمسلمات محددة يمكن أن تتحول إلى شكل من أشكال المعرفة المتفق عليها، ويحدث هذا عندما تكون هذه العناصر متلائمة مع الموقف.

فعلى سبيل المثال يرى هابرماس أنه عند الإدلاء بأية كلمة (عبارات، أسئلة، اتهامات، تعليق... إلخ) فإن المتحدث يطرح أربعة مستويات من التحديات لتأكيد صحة ادعائه للمستمعين وهي:

١. تحدي المغزى من الكلام
٢. التشكيك في حقيقة الكلام (خطأ في فهم حقيقة العالم)
٣. الطعن في حق المتكلم في الكلام (من حيث سلطته في تقديم التأكيد أو الأمر)
٤. استجواب صدق المتحدث (إتهام بالكذب، السخرية، والتدليس).

هذه المستويات تدعم عملية التواصل بين الأفراد في التفاعلات الاجتماعية.



لذا يؤكد هابرماس على أن « مفهوم الفعل التواصلي يفترض - مسبقاً - استخدام اللغة كوسيط للوصول إلى التفاهم (في سياق المشاركة التبادلية للمتفاعلين من خلال ارتباطهم بعالم الحياة) حيث يطرح الفاعلون ادعاءات يمكن قبولها أو دحضها» (Habermas 1989)، فالفعل التواصلي يستخدم لنقل المعلومات، وإقامة العلاقات الاجتماعية مع الآخرين والتعبير عن الآراء والمشاعر الخاصة.

تكمن القوة التواصلية في التأثير الذي يحدثه المواطنون على الدولة من خلال المناقشات العقلانية لمصالحهم وقيمهم، يناقش هابرماس هذا فيما يتعلق بالقانون وأسلوب الحياة وتقديم الخدمات، لا سيما فيما يتعلق بسن القوانين وإنشائها وإنفاذها وكيف تقدم للناس، وفي عمليات التخطيط والتحول الاجتماعي وأهدافها ونتائجها أيضاً، والقوة التواصلية عادة ما تراعي سبب التواصل وقدرة الطرفين على الانخراط في حوارات حاسمة وعقلانية. إنه يفترض مسبقاً إمكانية الحوار حيث يمكن للمشاركين في المحادثة أن يبرروا ويقدموا الأدلة على ما ينطقون به.

المحصلة الأخيرة هي أن هذه الأفعال التواصلية تخلق نظامنا الاجتماعي وخطابنا، على سبيل المثال، طرحت الكثير من التساؤلات في أمريكا حول لماذا يحافظ المواطنون على بعض التنظيمات والمؤسسات التي تعوق مصالحهم الخاصة أو تتعارض معها.

وتساؤلات حول استمرار الدور الذي يلعبه الفقراء والمهمشين والمظلومين في الوقوف جنباً إلى جنب مع المؤسسات نفسها التي تقمعهم وتهمشهم، يتم كل ذلك من خلال الفعل التواصلي الذي يتبنى فيه الناس بعض الخطابات والمؤسسات، ويعتبر حزب الشاي الأمريكي مثلاً رائجاً في وسائل الإعلام

اليوم، فحركة حزب الشاي هي حركة سياسية محافظة داخل الحزب الجمهوري ظهرت في عام ٢٠٠٩.

يدعو أعضاء الحركة إلى ضرورة تخفيض الضرائب، وتخفيض الدين القومي للولايات المتحدة، ومعالجة عجز الميزانية الفيدرالية من خلال خفض الإنفاق الحكومي.

يوجه حزب الشاي أفكاره وحديثه إلى فئات الطبقة الوسطى والنساء والعمال ويحثهم على الإيمان بأرائهم التي تدعم الظلم والتهميش للنساء والعمال والطبقة الوسطى.

وغالبًا ما تنجح هذه الأفكار والخطابات في التأثير على الفرد من خلال استخدام اللغة في واحد من أشكال التواصل (Roed 2012).

تناول هابرماس مفهوم الإنسان والمجتمع كفكرة ثابتة طويلة الأمد باعتباره مفهومًا لغويًا مهمًا، ولذلك حاول فهم المجتمع من خلال بنية الخطابات لغويًا. وقد اهتم باللغة لأنه أراد استخدام الفلسفة الحديثة لدعم وجهات نظره حول الديموقراطية والمشاركة المجتمعية.

ذكر ديفيد ريزموسين أن إستراتيجية هابرماس هي «استرداد مشروع الحداثة من خلال نموذج متخصص للغاية في فلسفة اللغة» (Rasmussen 1990 p.17)، فمشروع هابرماس هو إظهار اللغة كخطاب تواصلية تحرري. وكانت مهمة هابرماس إعادة تأهيل مشروع الحداثة من خلال إعادة بنائه في مقابل نظرية الفعل التواصلية باستخدام اللغة، وفي محاولة لتقريب فكرة الارتباط بين الحداثة والفعل التواصلية باستخدام اللغة.

ذكر Maeve Cooke أن هابرماس صور الفعل التواصلية وأهميته في نظريته



الاجتماعية النقدية بصورة دقيقة من أجل تقديم النظام الاجتماعي كشبكة تعاون تنطوي على الالتزام والمسؤولية، وهو ما يخالف نماذج النظم الاجتماعية التي تأخذ بالتفاعلات بين موضوعات الفعل الإستراتيجي باعتباره أساساً يفرض تلاعباً باللغة.

فاستخدام اللغة في الفعل الإستراتيجي يعتبر استخداماً طفيفاً، فعندما يستخدم المتحدث اللغة إستراتيجياً فهو يتلاعب باللغة ليؤثر على المستمع بما يتناسب مع مصلحته الشخصية، وعندما ينجح المتحدث في التأثير على المستمع بحجب معلومات عنه فإنه «يترك المستمع في الظلام»، وبذلك يكون استخدام اللغة هنا بطريقة مخادعة لأن المستمع يفترض أن استخدام المتحدث للغة بهدف التوصل إلى التفاهم والاتفاق، وهو بذلك يكون مغرراً به (Habermas 1984).

وفي هذا الصدد أكد العالم السوسيولوجي «علي ليلة» على دور اللغة في مشروع التحديث في المجتمعات الخليجية. ناقش ليلة مجموعة من الاعتبارات التي جعلت التغيير في المجتمعات الخليجية تحافظ على بعض سماتها الأصيلة التي قللت من ظهور الظواهر السلبية نتيجة التغيير والتي منها: أن مجتمع الخليج يمتلك خلفية حضارية إيجابية ذات طابع ثقافي، فهي تستند على اللغة والدين التي لا تتصادم في مضمونها الأصلي مع ثقافة التحديث، فاللغة والدين يعتبران دعوة إلى التغيير والتحديث، وهو ما يساعد على تطوير نوعية الحياة والارتقاء بها (ليلة ٢٠٠٦).

الموضوع الآخر لنظرية الفعل التواصلي هو «عالم الحياة»، وتفسير العلاقة بين عالم الحياة والفعل التواصلي.

ظهر مصطلح «عالم الحياة» في كتابات الفيلسوف إدموند هوسرل، وعمل

ألفريد شوتز على تطويره.

يقول هابرماس: «إن الأشخاص الذين يتصرفون بشكل عاطفي يتوصلون دائماً إلى التفاهم في عالم الحياة» (Habermas 1984 p.70)، كان هابرماس واضحاً إلى حد ما بتوضيح ما هو عالم الحياة في المجتمعات التقليدية، وكيف يتم تغييره وترشيده من خلال عمليتي التحديث والتطوير، إلا أنه كان أقل وضوحاً فيما يتعلق بعالم الحياة الناتج عن المراحل المتأخرة من التحديث.

ويعتقد هابرماس أن مع عمليات التحديث تنشأ حالة من التعقيد بسبب التمايز الهيكلي والمؤسسي لعالم الحياة والذي يتسبب في الترشيح الممنهج لاتصالاتنا؛ مما يؤدي إلى أن يتحول تنسيق الفعل من اللغة إلى الوسائط التوجيهية التي تستعمر البنية التحتية للتواصل في عالم الحياة والتي من أشكالها المال والسلطة والإعلام (Habermas 1984).

هذا الانحسار في التعميم الرمزي المتمثل في اللغة يؤدي إلى فقدان الفاعلين إلى الإحساس بالمسؤولية في عالم الحياة والذي يؤدي إلى نتائج سلبية تباعاً، ويرى أن الآليات النظامية تكبح أشكال التكامل الاجتماعي التي تعتمد على الفعل التواصلي الذي من مهامه نقل وتجديد المعرفة الثقافية باستخدام اللغة لتحقيق عملية التفاهم المتبادل، وتنسيق العمل نحو التكامل والتضامن الاجتماعي.

وعلى ذلك، فإن الفعل التواصلي له خاصية تشكيل هوية الفاعلين، ووفقاً لهابرماس فإن عالم الحياة قد يصبح مستعمراً بشكل كبير من الإعلام باعتباره من الوسائط التوجيهية والتي تضفي الطابع المؤسسي لعالم الحياة.

يحلل هابرماس هذه الإشكالية المعيارية من خلال التحليل الوظيفي لعلاقات التبادل بين الأوامر المؤسسية لعالم الحياة والأنظمة الفرعية التي توجهها وسائل



الاعلام. فوفقاً لنظريته في التطور الاجتماعي فإنه يتم تشكيل مجالات التكامل الاجتماعي - الخاص منها والعام - في عالم الحياة كاستجابة للتباين الاجتماعي، فإذا كانت المؤسسة الاجتماعية في المجال الخاص هي الأسرة والمركب الثقافي والإعلام هما المجال العام، فإن المساحة التي يجتمع فيها المجالان العام والخاص هي التي يتشكل فيها عالم الحياة ويختلط فيها الفاعلون لإنتاج ما هو ثقافي واجتماعي؛ لذا فهو يرى في الإعلام الموجه استعماراً وسيطرة على المجال الخاص الذي يفقد عالم الحياة التباين الاجتماعي.

وبالرغم من تعرض نظرية هابرماس للنقد حول تأثير الإعلام واعتباره لا يعكس الواقع المعاش إلا أن هناك اتفاقاً ضمناً حول تأثير الإعلام على تشكيل الرأي العام وأسلوب الحياة.

رأس المال الاجتماعي

من أجل أن تتحول مثالية هابرماس إلى ما هو أبعد من الأهداف الفلسفية الطامحة إلى توفير فائدة ملموسة للمجتمع يستلزم تحليل النقاش العقلاني النقدي للعملية إلى نتيجة. ماذا يفعل المجال العام وما دوره ومناقشاته؟ لفحص هذا، يجدر النظر في النظرية النقدية الأخرى التي تم نشرها عبر العلوم الاجتماعية في الأربعين سنة الماضية، وهي نظرية رأس المال الاجتماعي.

يعرف رأس المال الاجتماعي بأنه وسيلة لتقييم الموارد غير الملموسة للمجتمع والقيم والثقة المتبادلة التي تقوم عليها لنرسم بناءً عليها حياتنا اليومية (Field 2008)، وتطور رأس المال الاجتماعي من انعكاسات السعي في تحقيق المكاسب التجارية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ليشمل الاهتمام

بالمصالح المجتمعية التي تتحقق عادة نتيجة للروابط الاجتماعية المتماسكة والثقة الاجتماعية ومن توليد الرأي العام.

هذا يجعل من الممكن النظر في اقتصاديات رأس المال الاجتماعي بالترادف مع نظرية هابرماس للفعل التواصلي.

تدين النظريات المعاصرة لرأس المال الاجتماعي بالكثير لعمل بيير بورديو (١٩٨٣) وجيمس كولمان (١٩٨٨) وروبرت بوتنام (١٩٩٩). اشتهر مفهوم رأس المال الاجتماعي بتعدد الرؤى حوله، لكن يمكن التمييز بين رؤيتين كانتا أكثر استخدامًا في العلوم الاجتماعية :

الرؤية الأولى: اعتبار رأس المال الاجتماعي رصيدًا اجتماعيًا يشبه في قيمته وأهميته الرصيد المادي. فقد دأب العالم «بورديو» الأكثر شهرة في موضوع «رأس المال» والذي أشار في أكثر من موضع إلى أربعة أشكال لرأس المال: رأس المال الاقتصادي، ورأس المال الثقافي، ورأس المال الرمزي، ورأس المال الاجتماعي كتعبير عن التسلسل الهرمي للسلطة الاجتماعية، إلى تحليل رأس المال الاجتماعي والثقافي من خلال ربطهما بالتحليل الطبقي.

يفترض بورديو أن كل فرد يحتل جزءًا من الفضاء الاجتماعي لا يتم تحديده فقط من قِبَل الطبقة الاجتماعية، ولكن من خلال نوع الرأسمال الذي يمكن توليده من خلال العلاقات الاجتماعية بما في ذلك الشبكات الاجتماعية.

ويعرف بورديو رأس المال الاجتماعي بأنه: «إجمالي الموارد الفعلية أو الطاقات الكامنة المحتملة والتي ترتبط بحياسة شبكة دائمة ومتمينة من العلاقات المنظمة المتبادلة والمُعترف بها» (Bourdieu 1986 p.248).

الرؤية الثانية: اعتبار رأس المال الاجتماعي محرِّكًا مهمًّا للسلوك الاقتصادي



والسياسي مما يجعله مؤثرًا على عوائد التنمية في المجتمعات. ارتبط بهذا المنظور أيضًا جيمس كولمان الذي وصف رأس المال الاجتماعي بأنه: «مجموعة متنوعة من الكيانات ذات عنصرين مشتركين: كلاهما يتألفان من بعض جوانب البنى الاجتماعية، ويسهلان بعض الإجراءات بين الفاعلين - سواءً كانت شخصية أو مؤسسية - داخل الهيكل» (Coleman 1988 p.98)، ويرى كولمان أن رأس المال الاجتماعي يشير لجملة من العلاقات القائمة بين أعضاء التنظيم الاجتماعي والتي تعكس البنية الاجتماعية، ومن جهة أخرى احتل العالم السياسي روبرت بوتنام مكانة مركزية في اعتبارات ومؤشرات ومكونات رأس المال الاجتماعي، مؤكدًا أن الفكرة الأساسية لنظرية رأس المال الاجتماعي هي أن الشبكات الاجتماعية لها قيمة، وقد عرف رأس المال الاجتماعي بأنه: «مجموعة من السمات الاجتماعية كالثقة والأعراف والشبكات الاجتماعية التي يمكن أن تحسن من كفاءة المجتمع من خلال تسهيل الفعل التعاوني المتسق» (Putnam 1993a p.167).

وفي وقت لاحق اعتبر أن جوهر رأس المال الاجتماعي هو: «الروابط الاجتماعية بين الأفراد والشبكات الاجتماعية ومعايير المعاملة بالمثل والثقة التي تنشأ عن تلك الروابط» (Putnam 2000).

يتمثل أحد الاختلافات الرئيسية في عمل بوتنام تقسيمه لرأس المال الاجتماعي إلى «رأس المال الاجتماعي الترابطي»، الذي يربط أعضاء مجموعة معينة من خلال الالتزامات المتبادلة للمسؤولية والثقة، وغالبًا ما تكون تلك الروابط داخلية ولا تخرج المنفعة خارج المجموعة.

و«رأس المال الاجتماعي التجسيري»، والتي تمتد إلى ما بعد المجموعة المرجعية من أجل بناء روابط وتحالفات خارجية تقود بالمنفعة على المجتمع.

أكد كل من بورديو وكولمان على الطابع الارتباطي بين رأس المال الاجتماعي وغيره من رأس المال الأخرى.

ففي حين أن رأس المال الاقتصادي ورأس المال البشري يمكن أن يكونا ملموسين ويستطيع أن يظهرهما الأفراد، إلا أن رأس المال الاجتماعي يكمن في العلاقات الاجتماعية غير الملموسة والباطنة.

لم يكن بورديو ولا كولمان على قيد الحياة لدراسة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتواصل الرقمي من خلال الإنترنت، بينما كان لبوتنام (2000) وجهة نظر في علاقة رأس المال الاجتماعي بالإنترنت (باستثناء وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة)، حيث وجد أن الأشخاص الذين يصلون إلى الأخبار عن طريق الإنترنت من المرجح أنهم يستمدون الأخبار من المصادر التقليدية، وهم عادة لا يستخدمونه للانخراط في الأعمال المدنية داخل المجتمع (Harrison, Woolcock, & Scull 2004)، بينما الفكرة المركزية لرأس المال الاجتماعي خلق مساحة للتفاعل الاجتماعي من أجل المصلحة العامة والخاصة في المجتمع (Lin Putnam 2000, 2001)، فوصفه لرأس المال الاجتماعي «كرأس مال» لأنه من المفترض أن يكون منتجاً وميسراً ومولداً ومفعلاً لأشياء لا يمكن تحقيقها بدون تواجده.

وليكون لدى الأفراد رأس مال اجتماعي فإنه يجب أن يكون متصلاً بالآخرين بشبكات اجتماعية كبيرة ومتنوعة، وهذا يعتبر المصدر الفعلي لحجم المزايا التي يمتلكها الفرد.

وقد وافقت معظم الأبحاث على أن مفهوم رأس المال الاجتماعي الذي يكمن جوهره في فكرة بسيطة: التفاعل بين الشبكات الاجتماعية يمكن الأفراد



من تطوير معايير الثقة والمعاملة بالمثل والتي تعتبر ضرورية للانخراط الناجح والفعال في الأنشطة الجماعية التي تحقق التضامن المجتمعي وتقلل من مشكلاته ليصل إلى مجتمع الرفاهية (Lin 2001). وبذلك تم تحويل رأس المال الاجتماعي من سلعة فردية إلى منتج جماعي غير حصري.

وأصبح تبعاً سمة من سمات البنى الاجتماعية، ليس من جانب العناصر الفاعلة للفرد داخل الهيكل الاجتماعي فقط، بل حتى ميزة بيئية كون هذا التشكل الرأسمالي يؤدي إلى تعزيز سلوكيات من التعاون تؤثر على البيئة الاجتماعية.

رأس المال الاجتماعي الرقمي

لقد ثبت أن وسائل الإعلام التقليدية كان لها تأثير قوي على الرأي العام، ولكن هذا التأثير أحادي الجانب، ويفتقر إلى التفاعل بين الأطراف المشتركة، على النقيض من ذلك تولد وسائل التواصل الاجتماعي الحديث تفاعلاً مع تقليل الوقت اللازم لمناقشة الأفكار وصياغتها ونشرها.

يشدد شيركي على أن عمليات إنشاء شبكات التواصل الاجتماعي تعزز طرح الآراء وتمكنها من إستراتيجيات التأثير على التغيير الاجتماعي والسياسي، يقول شيركي: «إن وسائل التواصل الاجتماعي تسمح في نهاية المطاف للناس بأن يجرؤوا بشكل خاص وعلمي نقاشاً حول مجموعة من وجهات النظر المتضاربة» (Shirky 2011)، وبالتالي فإن وسائل التواصل الاجتماعي توفر شكلاً جديداً من «المجال العام» «الشبكي» من خلال توفير ساحة جديدة للنقاشات الاجتماعية والسياسية والحقوقية وتوسيع وإثراء المجال العام التقليدي.

فالرأي العام الذي يتشكل من خلال عملية مداولة من القاعدة إلى القمة قد يكون لديه قدرة أكبر وفرصة للتأثير على جدول الأعمال المدنية ووضع السياسات الاجتماعية.

وكما يجادل ليلة (٢٠٠٦) فإن الإعلام الاجتماعي موجه بشكل جيد لتعزيز القيم والمعتقدات والقواعد لتسهيل السلوك المدني التشاركي، خصوصاً وأن الفاعلين في المجال العام ينتمون إلى الطبقات الوسطى المتعلمة وإلى البرجوازية التي تتخذ من المجال العام فرصة للتعبير عن المشاعر المتجذرة في المجال الخاص والتي عادة ما تكون محملة بمجموعة من القيم والمعتقدات، بينما يضيفي المجال العام قدرًا من الاتساق على المشاعر المتفرقة، ويضيفي قوة جمعية على الادعاءات المتناثرة من جهة، ويرسل إلى صانعي القرار رسالة تتعلق بالرغبة والإرادة الجمعية (زايد ٢٠١١).

إن انتشار التكنولوجيا التي تمكن الإنسان من الوصول إليها على نطاق واسع وخصوصاً الشبكات الاجتماعية الرقمية يجعلنا نفكر في طرق تراكم رأس المال الاجتماعي واستخدامه وفهمه باستخدام الوسائل الافتراضية كبديل عن الحياة الواقعية (Morozov 2010).

كانت الكتابة المبكرة حول الروابط الاجتماعية الرقمية متضاربة للغاية وغالبًا متشائمة؛ فقد انتقد العديد من المراقبين فكرة أن وسائل الإعلام مثل الفيسبوك وتويتر يمكن أن تحفز بناء وتفعيل دور الرأس المال الاجتماعي، حيث بدت «الرقمنة الاجتماعية» في المجال العام بعيدة المنال، ولكن بالنسبة لأعضاء المجتمعات الافتراضية كان هذا ممكنًا، وهو ما حدث بالفعل حيث أصبحت الاتصالات قائمة على المصلحة المشتركة بغض النظر عن الموقع الجغرافي (Wellman 2001)، فقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي بالاتصال مع

مجموعات أكبر من الأصدقاء وأفراد العائلة والمعارف الذين يعيشون بالقرب أو بعيداً، وساعدت في تأسيس علاقات اجتماعية جديدة على نطاق واسع عبر مسافات شاسعة (Rainie & Wellman 2012)، كما قامت بتسهيل التفاعل بين المجموعات المختلفة في الآراء والتوجهات، فطرحت أشكالاً جديدة من العلاقات الاجتماعية وطرقاً متنوعة من أساليب التفاوض.

على سبيل المثال يعمل تفاعل الإنترنت ثنائي الاتجاه والخصائص المتزامنة وغير المتزامنة على تسهيل تفاعلات موجزة وتعدد المهام، بمعنى القيام بأشياء أخرى أثناء التفاعل مع روابط مختلفة (Resnick 2001)، كما عزز الإنترنت انتشار المعلومات والأفكار، حيث مكن من خلق اقتصاد معلوماتي قوي وهو ما يوفر مصادر معلوماتية وبيانية مهمة للمستخدمين تكون «مخزوناً معرفياً» يساهم في توليد الأفكار والمقترحات، وتطرح الخبرات والتجارب مما يشري الفعل التواصلي بين المتصلين، وتلعب اللغة التي تعتبر المحرك الأساسي في بناء العلاقات داخل الشبكة الرقمية، كما تعمل الشبكات على تعميق العلاقات القائمة وتسهيل الاجتماعات (الافتراضية والجسدية) مع أفراد جدد، يدعم عمل هامبتون وويلمان Hampton & Wellman فكرة أن التفاعلات الاجتماعية التي تتم بواسطة الكمبيوتر لها تأثيرات إيجابية على تفاعل المجتمع وتكوين رأس المال الاجتماعي من خلال تسهيل العلاقات المتبادلة - غالباً بالتوازي مع التفاعلات المباشرة - مع مرور الوقت بحيث تصبح أكثر نزاهة وصدق مما يولد الثقة بين الفاعلين (Ellison, Steinfield, & Lampe 2007).

تكوين هذه الشبكات التي تخرج من النطاق الترابطي إلى النطاق التجسيري من وجهة نظر الرأسمال الاجتماعي تعتمد بالمقام الأول على وجود سمات وصفات وأهداف مشتركة تعمل كجسر في خلق الروابط بين المتصلين، ومع

تكرار عملية التواصل يتمّ نقل المعلومات والأفكار، وكلما تخطى المتصلون مجموعة التحديات التي يطرحها المتصلون أثناء الفعل التواصلية، واتضح المغزى من التواصل وصحة الادعاءات وثبتت مصداقية المتصلين لتتولد الثقة التي تعمل كغراء (صمغ) لدعم الشبكة الاجتماعية وتماسكها وصلابتها، وهو ما ينتج عنه تحقيق الأهداف المشتركة التي جمعهم منذ البداية، وهي ما تكون عادة ذات منفعة مجتمعية أكثر منها منفعة فردية (AlGhuraibi 2017).

لذا يمكن القول إن وسائل التواصل الاجتماعي ساعد في تعزيز التفاعلات المتميزة، وبالتالي تعزيز إنشاء رأس المال الاجتماعي والحفاظ عليه، فضلاً عن ابتكار أشكال متنوعة لإدارة رأس المال الاجتماعي، ولكن من ناحية أخرى لا يمكن إغفال آثار الإنترنت في تهديد الرأس مال الاجتماعي مثل مسائل الفجوة الرقمية، وتشويه العلاقات بسبب سوء استخدام الوسائل الرقمية المتاحة، حيث قد تستخدم في إخفاء الهوية للغش والخداع عبر الإنترنت، والتسلط السيبراني وسيطرة نزوات بعض المجموعات وتصارعها مع الفاعلين المختلفين، وهو ما يؤثر مباشرة على رأس المال الاجتماعي الرقمي، وقد يكون سبباً في توسيع العزلة بين الناس أو تعزيز الشكل الضيق لرأس المال الاجتماعي (Putnam 2000).

تدعم البحوث بشكل عام العلاقة الإيجابية بين رأس المال الاجتماعي والإنترنت. ويمكن تصنيف هذا الارتباط في ثلاثة أجزاء:

أولاً: يكمل الإنترنت رأس المال الاجتماعي، ففي دراسة أجريت على (٢٠٠٧٥) من البالغين في أمريكا وكندا تبين أن الإنترنت لا يساهم في العزلة بل بتطوير العلاقة من خلال التواصل عن طريق الهاتف، والتعرف على بعضهم وجهاً لوجه مع المتصلين بالإنترنت، كما أنه يساهم في ربط المجتمع المحلي والعالمية على حد سواء (Wellman 2004).

ثانياً: يرتبط الإنترنت بشكل إيجابي برأس المال الاجتماعي، فقد أظهرت دراسة أجريت على (١٤,٠٠٠) أسترالي في عام ٢٠٠٤ أن رأس المال الاجتماعي كان مرتبطاً بشكل إيجابي باستخدام الإنترنت بناء على المؤشرات التالية: عدد وشدة الاتصالات، وتنوع الأفراد في استخدام الشبكات للتأثير في قضايا معينة والمشاركة المدنية والتأثير في الانتخابات (Alessandrini, 2006). فعلى مستوى الفرد لوحظ وجود علاقة إيجابية بين الإنترنت وبين التفاعلات غير الرسمية والتفاعلات بين الأصدقاء والمشاركة المدنية والعمل السياسي.

ثالثاً: يساهم الإنترنت في إنتاج وتراكم رأس المال الاجتماعي، ففي دراسة أجريت في عام ٢٠٠٤ على عينة مكونة من (٢٢٠٠) أمريكي تبين أن الإنترنت يساهم في بناء رأس المال الاجتماعي من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية التي تتكون من رغبة المتصلين بالتعرف على الآخرين وجهاً لوجه، كما أنها تساهم في البحث عن مجموعة الأشخاص والموارد المعلوماتية المناسبة من خلال «اقتراحات الصداقة»، بالإضافة إلى أن بعض الناس يستخدمون الإنترنت لعرض شبكاتهم الاجتماعية في حالة ديناميكية عندما يحتاجون إلى المساعدة، وبالتالي الوصول إلى رأس مالهم الاجتماعي وتعبئته.

تجسير العلاقة بين رقمنة الفاعل التواصلي والمجال العام والمجتمع الإيجابي يلعب «المجال العام Public Sphere» كورقة الجوكر في العلاقة بين نظرية هابرماس للفاعل التواصلي ونظرية رأس المال الاجتماعي، ونظراً للأرضية المشتركة بين المجال العام ورأس المال الاجتماعي، من المثير للتساؤل أن العمل الأكاديمي لم يستكشف العلاقة بين النظريتين السابقتين على نطاق واسع. إن التقاطع المطروح في قراءة النظريات المتعلقة بالإنترنت ولا سيما وسائل

التواصل الاجتماعي يتم من خلال دراسة وفهم الممارسات السلوكية في داخل شبكات الإنترنت ويتعد عن تقدير الفائدة من الارتباط الطوعي في شبكات اجتماعية افتراضية.

إن نقد الخطاب على الإنترنت يضيف أهمية ملحة للنظر في هذا الأسلوب من التواصل من حيث الفائدة التي يمكن أن يجنيها المتصلين والمجتمع، فنحن نعيش في عالم متعدد السبل مما يجعل ارتباطنا بالإنترنت في حياتنا اليومية يزداد يوماً بعد يوم، بدءاً من البحوث المهنية والتسوق والترفيه والتعليم والبحث عن المعلومة بل وازداد اهتمام العديد من الدول ومنها السعودية إلى التوجه نحو تفعيل المدن الذكية والتعليم الإلكتروني والخدمات الاجتماعية الرقمية والخدمات الصحية الرقمية، وهو ما يجعلنا نتوجه لاستخدام هذه العلاقة غير الملموسة التي طرحتها نظريات هابرماس ورأس المال الاجتماعي لمحاولة اقتراح مقارنة بينها وبين إيجاد فائدة مستدامة ومحسوبة للتفاعلات التي تحدث عبر وسائل التواصل الاجتماعي لإعادة صياغة الحوار، حيث يمكن أن يؤدي ذلك لربط توليد رأس المال الاجتماعي الرقمي بالمجال العام.

وقد لا يتحقق أبداً «المجال العام» الحقيقي، ولكن يمكن بأقل تقدير أن تكون لبنات لبناء هادف وطموح للمشاركين في النقاش عبر الإنترنت ومن ثم للمجتمع. يتمثل النهج الأفضل في البحث عن أماكن يمكن أن تعمل فيها جماعات لتكوين الآراء داخل المفاهيم المتغيرة للجمهور بدلاً من البحث عن المناقشات العامة العقلانية "Rational debate".

إن توليد النوايا الحسنة "Habit of heart" الجماعية من خلال الروابط الاجتماعية - حتى وإن كانت روابط ضعيفة - حيث يقيم كل فرد بشكل

آمن في مكان اجتماعي ما، وفي نفس الوقت تكون لديه القدرة على أن يساعد المجموعات المحرومة في تطوير مجتمعاتها خصوصاً وأن هناك أعداداً كبيرة من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي والتي تزداد بشكل متسارع، إضافة إلى أن عدد المنصات الرقمية آخذة في التزايد طردياً، مع ازدياد الحاجة إلى التنسيق والتعامل مع المشكلات الجديدة على المستويين المحلي والعالمي.

ولعل منظمة «ترجملي» التي كان أحد مؤسسيها الشاب السعودي «عبدالعزیز الغنيم» واحدة من أهم المنصات الرقمية التقنية غير الربحية التي تربط النازحين والمتضررين من الكوارث الطبيعية بمرجمين فوريين حول العالم لحل مشكلات اللاجئين في دولة لا يتحدثون لغتها الأم هي أفضل مثال لما يمكن أن تساهم به شبكات التواصل الاجتماعي في حل مشكلات الأفراد وفي تطوير المجتمع بشكل عام.

إن تأسيس تجربة مشتركة تخدم المجتمع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي هي بمثابة ربط الخطاب والتعليقات وتجميع أصحاب الفكر المتباين وتشكيل الرأي وتحفيز التنافس لإيجاد سبل لخدمة المجتمع هو بمثابة تجسيد لمفهوم «المجال العام».

إن المفهوم الحديث لرأس المال الاجتماعي يركز على فاعلية العلاقات الاجتماعية التي تسمح لأعضاء الشبكة الاجتماعية بالدخول للمصادر المختلفة والتي يتم تدوالها داخل هذه الشبكة، تلك العلاقات التي تقوم على المعايير التبادلية "Reciprocity norms" بين الأفراد والجماعات مما يولد شكلاً من العلاقات المشتركة أو التعاونية التي تدعم الثقة والانتماء بين الأفراد، والتي تولد الروح المجتمعية وفي نفس الوقت تعمل كعنصر لاصق لشد أطراف المجتمع حتى يتحول الفرد من التفكير بالمصلحة الشخصية إلى التفكير بالمصلحة

المجتمعية.

الشكل التالي هو محاولة لوضع تصور يوضح الآلية التي يمكن أن تؤثر فيه وسائل التواصل الاجتماعي على رقمنة "Digitalize" المجال العام - الذي يتفاعل فيه الفاعلون - لتشكيل رأس المال الاجتماعي باعتبار أنهما عنصرا محفزان لبناء المجتمع الإيجابي.

نحاول من خلال هذا النموذج وبشكل موضوعي توضيح التباين بين المستوى الفردي والمستوى الجمعي في شبكة العلاقات الاجتماعية، وأبعاد التمثيل الاجتماعي للفرد، ومستوى الثقة، وشكل الموارد الاجتماعية "Social resources" والمصادر المعلوماتية "Informational resources".

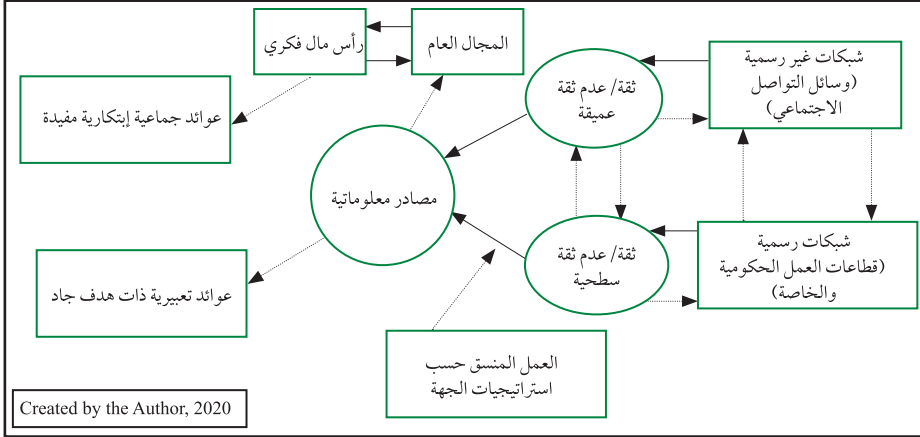
يؤكد النموذج على أن التشبيك الاجتماعي لا يفصل بين الشبكات الرسمية "Formal social networks" وغير الرسمية "Informal social networks"، فالشبكات الرسمية يمكن أن تؤدي إلى تكوين شبكات غير رسمية والعكس صحيح، كلتا الشبكتان قد تؤديان إلى تعزيز أو عدم تعزيز الثقة بين الفاعلين، إلا أن درجة الثقة بين الفاعلين في شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية تتصف بالعمق مقارنة بتمثيلها الرسمية، ويرجع ذلك إلى الهدف الغائي من التشبيك.

الهدف الغائي من الانتساب إلى الشبكات الرسمية هو تحقيق أهداف المؤسسات أو الهيئات في قطاعات العمل الحكومية أو الخاصة التي ينتسب لها الفرد، وذلك مقابل ما يتقاضاه الفرد من أجر، لذا فإن مستوى الثقة بين الفاعلين يكون سطحيًا بما يحقق الغاية وبما يتناسب مع إستراتيجية جهة العمل.

وفي هذه الحالة تتم الاستعانة بالموارد الاجتماعية (التي يفترض أنها تشابه من حيث الخصائص) وذلك للحصول على المصادر المعلوماتية التي تدور



حول الغاية والهدف المحددان مسبقاً، وبناءً عليه تكون الفوائد تعبيرية ذات هدف جاد.



شكل ١: يوضح العلاقة التجسيرية بين رقمنة الفعل التواصلي والمجال العام والمجتمع الإيجابي

وفي المقابل، فإن الهدف الغائي من الانتساب للشبكات غير الرسمية هو رغبة الفرد في الانخراط طوعاً دون مقابل مادي، وذلك للالتقاء حول هدف واحد مشترك، مما يولد ثقة عميقة بين الفاعلين لتحقيق هذا الهدف، بغض النظر عن خصائص الموارد الاجتماعية (التي يفترض أنها متباينة في خصائصها) أو الارتباط العضوي بين الأفراد، حيث يرى لومان أن ثمة اعتماداً تساندياً بين نمو الثقة دون وجود الارتباط العضوي بين الأفراد، وهو ما أسماه بالدياليتك المزدوج "Dia-lectical Twins".

ومع عدم وجود إستراتيجيات مسبقة للعمل فإن التباين في خصائص الموارد الاجتماعية يوفر مصادر معلوماتية متنوعة يتم تداولها داخل المجال العام الرقمي مما يساهم في طرح خيارات متعددة وآراء متنوعة، ليشكل رأس مال فكري "In-

tellectual Capital“ يقود الرأي العام الذي يوفر تبعاً لذلك إستراتيجية مبتكرة للعمل الجماعي القائم على التماسك والتعاون لتحقيق المصلحة الجماعية والتي تمثل خصائص المجتمع الإيجابي (Putnam 2000).

من خلال استعراض نظرية هابرماس للفعل الاجتماعي ونظرية رأس المال الاجتماعي يتضح التقاء النظريتين في عدة خصائص ونقاط مهمة يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على خلق الإيجابية المجتمعية، وتعزيز دور الفرد والمجتمع في إطار قيمي يدعم العمل الجماعي لتحسين نوعية الحياة، وأداء المنظمات لدفع عملية التحديث ومسيرة التنمية التي تدفع بها رؤية السعودية ٢٠٣٠، ومن جوانب الالتقاء:

أولاً: اهتمت كلتا النظريتين بفكرة الإجراءات التي تقوم عليها خطوات تشكيل وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية، فبناء الشبكات الاجتماعية التي تحقق عائداً للمجتمع لا يكون عشوائياً، فلا بد أن تكون لها أهداف وأدوات للتواصل الاجتماعي، حيث أكد هابرماس على أهمية اللغة والمخزون المعرفي في بناء الفعل التواصلي، بينما أكدت نظرية رأس المال الاجتماعي على تخويل أعضاء الشبكة للنفوذ إلى المصادر المعلوماتية والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية.

ثانياً: كما جاء في نظرية الفعل التواصلي لهابرماس ورأس المال التجسيري لبوتنام، فإن النظريتين أكدت على أهمية وجود علاقات اجتماعية خارج المجموعة الشخصية والقرابية التي تشابه في مواردها الاجتماعية وتجمعهم علاقات مبنية على العادات والتقاليد، بل لا بد أن تتشكل تلك العلاقات بناءً على مجموعة من الأهداف المشتركة التي تمتد عوائدها النفعية على المجتمع ككل.

ثالثاً: وضع هابرماس شروطاً لاستخدام اللغة في الفعل التواصلي لتحقيق



التفاهم والحوار ومن بينها عدم التشكيك في صدق المتحدث أو في المعلومات التي يقدمها المتحدث داخل المجموعة.

بينما حرصت نظرية رأس المال الاجتماعي على وجوب توفر مستوى عال من الثقة بين أعضاء الشبكة الاجتماعية.

لك العلاقة التي تسمح بتدفق المعلومات من المصادر الموثوق بها لتعزيز مجال الحوار المفتوح باستخدام اللغة.

رابعاً: التقت النظريتان في نتاج عملية التفاعل الاجتماعي بين أعضاء المجموعة الواحدة، أو ما يطلق عليه «بالشبكات الاجتماعية» التي تتمثل في تماسك المجتمع وتحديد هويته والانتماء الفعلي للمجتمع بجميع جوانبه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

ويساهم هذا النوع من المنتج فعلياً في بناء وتفعيل ثقافة «المصلحة المجتمعية» كمعيار أساسي في معالجة مشكلات المجتمع وتعزيز ثقافة المجتمع المدني وثقافة التطوع. مما يساهم في بناء المنظمات والمؤسسات التي تساهم في التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء البرامج والمشروعات والمبادرات التي تنتهي إلى رفع الرفاهية المجتمعية.

خامساً: ورد مفهوم المجال العام كمنظور فلسفي في فكر هابرماس وكبناء تنظيمي في فكر الرأسمالية الاجتماعية، وهو من المفاهيم التي حظيت باهتمام على نطاق العالم والذي تم تداوله وفهمه على أنه الأداة التواصلية في الممارسات السياسية الديمقراطية، وقد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة المجتمع المدني ودوره في الحركات الاجتماعية والدينية والتحديث.

يفهم المجال العام على أنه البنية التحتية الخطابية والمعيار الكامن للأداء

الوظيفي الفعال للمجتمع المدني (Cohen & Arato 1994, Fraser 1992) والعمليات الاجتماعية للتحديث، بينما في طرحنا لرأس المال الاجتماعي الرقمي صعوبة إحلال منصات التواصل الاجتماعي للمجال العام الحقيقي، إلا أننا لا يمكن أن نستبعد استخدام منصات التواصل الاجتماعي في إنتاج القيم الحديثة لمجاراة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة المجتمعية واصطبغ الأفراد بثقافة مجتمعاتهم وقيمها.

سادساً: تناولت النظريتان مفاهيم مثل «تأهيل عالم الحياة» و«الرضا عن الحياة».

فبالرغم من فشل هابرماس في وضع تصور لإعادة التأهيل لعالم الحياة إلا أنه ربط بين فكرة «مخزون المعرفة» والفعل التواصلية.

ففي الفعل التواصلية «يسعى الفاعلون إلى تحقيق أهدافهم الفردية بشرط أن يتمكنوا من تحقيق الانسجام بين خطط عملهم على أساس المواقف والظروف المشتركة» (Habermas 1984 p.286)، والظروف من وجهة نظره هي «جزء من عالم الحياة الذي يكون محصوراً ومحددًا بالموضوع التعبوي أو الفكرة الرئيسية»، هذا الموضوع التعبوي «ينشأ نتيجة ارتباطه بأهداف ومصالح الفعل التواصلية»، ويرتبط بمصلحة واحد على الأقل من مصالح الفاعلين.

وهذا الموضوع التعبوي «يرسم الخطوط ويحدد نطاق الأهمية» لعناصر الموقف، وبعبارة أخرى فإن الظرف أو الموقف هو جزء من العالم ذي الصلة (في وقت معين) بأهداف ومصالح الفاعلين، وهؤلاء المشاركين يفسرون ويسعون إلى إعادة صياغة «للظروف» بمساعدة «المعايير الثقافية التي يستخدمونها



للتفسير والتقييم والتعبير».

هذا «المخزون المعرفي» يعمل كمورد للفاعلين» (Habermas 1984 p.203)، ومع ذلك لم يحاول هابرماس أن يحدد الموارد التي يعتمد عليها الفاعلون بالمخزون المعرفي فقط، بل يأخذ النظام المؤسسي الذي يعيش فيه الفاعلون بعين الاعتبار لتحديد الموقف باعتبار أن النظام المؤسسي هو في حد ذاته «مكون هيكلية» لعالم الحياة، ومورد يعتمد عليه المشاركون في العمل التواصلي.

الرضا عن الحياة "life satisfaction" من منظور رأس المال الاجتماعي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمكونات رأس المال الاجتماعي، وأحد هذه المكونات هو «عضوية الجماعات»، فبمجرد أن يكون الفرد عضواً نشطاً في شبكة علاقات اجتماعية متنوعة فإن هذا يساهم في ارتفاع مستوى الرضا عن الحياة، حيث يعتبر مؤشراً مهماً للمجتمع الإيجابي.

كما أن عدد المجموعات التي ينتمي إليها الفرد يمكن أن يفرق في مستوى الرضا عن الحياة، ويمكن لنوعية وأهداف هذه المجموعات أن تؤثر على مستوى الرضا عن الحياة (Zak & Knack 2001)؛ فالمجموعات التي تهدف إلى المشاركة المجتمعية ومساعدة الآخرين كالجماعات الدينية والمؤسسات الخيرية تؤثر إيجابياً على رفع مستوى الرضا عن الحياة. أضف إلى ذلك أن هناك ارتباطاً بين الحصول على الدعم من أعضاء المجموعات وأنشطة المواطنة تساهم في رفع مستوى الرضا عن الحياة.

فالأفراد الذين لديهم علاقة مع السلطات ومناقشتهم في قضاياهم المجتمع بشكل عام يشعرون برضا أكبر من الأشخاص الذين تعوقهم الحواجز الإدارية في مناقشة احتياجاتهم واحتياجات مجتمعهم مع السلطات (De Silva & Harpham)

(2007).

المكون الثاني الذي يؤثر على مستوى الشعور بالرضا في الحياة هو درجة الثقة "Level of trust" داخل المجتمع. فكلما ارتفعت درجة الثقة بين الأشخاص من جهة ارتفع معه الشعور بالرضا من الحياة.

وتنقسم الثقة إلى نوعين:

أولاً: الثقة بالأشخاص المحيطين بالفرد كالأسرة والأصدقاء والجيرة وأعضاء الجماعة الواحدة التي ينتمي لها الفرد.

ثانياً: الثقة بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي يتعامل معها الفرد، والمؤسسات التي ينتمي إليها، والمنظمات الخاصة التي يتعامل معها؛ فالمؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية، كمجلس الشورى والمجالس البلدية والمحاكم والوزارات ومؤسسات التعليم وجمعيات حقوق الإنسان وسوق العمل تؤثر بشكل كبير على الشعور بالرضا عن الحياة؛ لذا ظهر اتجاهان يجادلان عن مقومات الشعور بالرضا، وهل الشعور بالرضا يأتي من أعلى إلى الأسفل (من المجتمع إلى الفرد)، أم من أسفل إلى أعلى (من الفرد إلى المجتمع).

أشار Chekola إلى أنه لا بد من التعامل مع مفهوم الرضا على أنه تراكم خبرات من السعادة بغض النظر عن اتجاهها ومصدرها، لكنه نوه إلى أن السعادة قد تكون حالة وقد تكون سمة، وفي هذه الحالة فإن كلاً منها ستتبعها مبادئ مختلفة (Chekola 1975).

رؤية السعودية ٢٠٣٠ والمجتمع الإيجابي

يُعتبر بناء مجتمع حيوي وإيجابي أحد الأهداف الأساسية في إستراتيجية رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى «تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج، من خلال تعزيز دور الأسرة وقيامها بمسؤولياتها، وتوفير التعليم الفاعل لبناء الشخصية، وإرساء منظومة اجتماعية وصحية ممكنة» (رؤية المملكة ٢٠٣٠).

يشير مفهوم المجتمع الإيجابي إلى نظرة الناس الايجابية للمجتمع وكيفية تقييمهم لحياتهم في فترات زمانية مختلفة، وتشمل هذه التقييمات ردود فعل الناس العاطفية على الأحداث وحالاتهم المزاجية، ويعتبر هذا التقييم أحد مقاييس جودة الحياة "Quality of life" بالنسبة للفرد والمجتمع، وتكمن أهمية هذا المفهوم في أنه يوفر الحياة الجيدة، ويقاس بعدة مقاييس، منها الرضا، ومنها السعادة.

وقد يختلف العلماء والفلاسفة في تحديد تعريف لمعنى الرضا والسعادة إلا أنها لا تخرج - بحسب مفهومنا - عن أن المجتمع الإيجابي ضروري للحياة الكريمة التي توفر احتياجات الفرد المعنوية والمادية، مع حفظ كرامته الانسانية ومراعاة قدراته الجسدية والعقلية والنفسية والثقافية، مع حفظ حقوقه القانونية والادارية.

وأعتقد أن هناك ثلاث طرق رئيسة لتقييم جودة الحياة في المجتمع - إلى جانب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتعارف عليها دولياً - وهي:

أولاً: كيف يفكر الناس ويشعرون تجاه حياتهم الخاصة، وهو ما يعتبر أمراً ضرورياً لفهم ما إذا كان المجتمع سلبياً أو إيجابياً، وإذا ما كان يوفر درجة مقبولة

من الرضا وعدم الاكتفاء بقياس هذا الجانب بالاعتماد على آراء الخبراء والقادة.
ثانياً: وفرة الرفاهية الذاتية ضرورية في المجتمع ولكنها غير كافية للمجتمع الجيد أو الايجابي، بمعنى أنه قد تتوفر مقومات للمجتمع الإيجابي ولكن يصعب على السكان الاستفادة منها لأسباب مادية أو إدارية.

ثالثاً: قياس سلوك الناس في التعامل مع مقومات المجتمع الايجابي والتعلم الاجتماعي، فالدوافع السلوكية والقيم لها دور مهم في تقييم جودة الحياة التي قد تتمثل بالانخراط في النشاطات المجتمعية والمشاركة الاجتماعية، كما أن التعلم الاجتماعي ومنظومة القيم لها تأثير إيجابي في قياس مستوى الرضا كقيم العمل والإبداع والإنتاجية، وهي ما قد تؤثر على مزاج الانسان، ومن ثمّ على تقييمه للمجتمع، وعلى ذلك فإن المجتمع الإيجابي هو المجتمع الذي يمكنه الوفاء بالتوقعات ويشبع جميع أنواع الرضا.

ولهذا المفهوم أربعة أنواع من الرضا:

١. الرضا عن الحياة العامة.
٢. الرضا عن السكن.
٣. الرضا عن الشؤون المالية.
٤. الرضا عن التواصل الاجتماعي مع الآخرين.

وتنقسم مجموعة المؤشرات التي تدرج تحت بناء مجتمع إيجابي إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: مؤشرات شخصية ذاتية.

ثانياً: مؤشرات مجتمعية غير اقتصادية.



وأخيراً: مؤشرات اقتصادية.

في تحليل المؤشرات الشخصية الذاتية، تعتبر الإيجابية سمة من سمات الشخصية، وتعني الخروج من التمرکز حول الذات إلى الانفتاح على العالم الخارجي، والرغبة في إصلاح الذات وإصلاح المجتمع، وتعزيز إرادة التغيير، والقدرة على التفاعل الجيد مع الآخرين، والوضوح والقدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات السليمة والتخطيط للمستقبل، مما ينعكس إيجابياً على الرفاه الاجتماعي للفرد.

ولعل من أهم المعايير التي يتطلبها بناء الشخصية الإيجابية داخل مجتمع إيجابي للمساهمة في التنمية المجتمعية هو منظومة القيم الذاتية التي يتمتع بها الفرد كالأستقلالية، احترام الذات، احترام قيم العمل، قبول الآخر، التفاؤل، المبادرة، القيادة، والقدرة على التجريب والقدرة على فهم ما يجري من أحداث اجتماعية وثقافية وسياسية محلية وعالمية، والقدرة على معرفة الأهداف التي تهدف لها رؤية السعودية ٢٠٣٠ التنموية.

أثبتت الدراسات التي أجراها Bradburn أن الدائرة الديناميكية للحياة الاجتماعية تؤثر إيجابياً على الرفاهية الذاتية مما تشعر الإنسان بالرضا.

وأشارت الدراسة إلى أن المشاركة المجتمعية والإبداع يرتبطان مع الشعور الإيجابي لدى الفرد، مع غلبة الإبداع في تأثيره الإيجابي على الفرد لأنه يرتبط أكثر بقيم التقدير وتحقيق الذات (Bradburn 1969 p.146).

تشمل المؤشرات المجتمعية تشمل مفهوم الرضا عن الحياة والذي يدل على تقييم شامل للحياة والذي يعتبر مقياساً يقيس التوقعات التي يتوقعها الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه وما يتحقق من هذه التوقعات، بالإضافة إلى دور

المجتمع في تعميق الهوية المجتمعية من خلال تعزيز دور الفرد في مشاركته في تشكيل وتفعيل المجتمع الإيجابي؛ فالمؤشرات المجتمعية غير الاقتصادية تتطلب تمهيد الأرضية الذي يقوم عليها المجتمع الإيجابي من خلال التطوير الواعي للبنى الاجتماعية والثقافية الموروثة وحل المشكلات وتطوير النظم التكنولوجية والنظم التعليمية والإدارية وتحديثها، وهو ما لمح له هابرماس في تقريره عن «الأمراض الاجتماعية» للمجتمعات الرأسمالية الحديثة والتي حاول خلاله هابرماس أن يستخدم فكرة نموذج «عالم الحياة» للمجتمع لإعادة صياغة مفهوم «إعادة التأهيل» الذي طوره لوكاكس من مفهوم كارل ماركس لإعادة التأهيل (ففي الماركسية، إعادة التأهيل هي العملية التي يُنظر فيها إلى العلاقات الاجتماعية على أنها سمات متأصلة للأشخاص المشاركين في تلك العلاقة، أو صفة لمنتج العلاقة، مثل السلع المتداولة).

وهو ما فشل في هابرماس في تحقيقه، فقد تحولت نظريته إلى فكرة «استعمار عالم الحياة» من قبل الأنظمة الاقتصادية والإدارية؛ فقد تم تصوير عملية التأهيل بصورة نقدية انتزاعية ذات صبغة بيروقراطية للبنية التحتية للفعل التواصلي في المجتمع وهو ما قد يهدد إعادة إنتاج المجتمع، وهو ما تداركته نظرية رأس المال الاجتماعي بالتأكيد على دور التواصل الاجتماعي في تطوير وتحديث أساليب الحياة. وتكمن أهمية رأس المال الاجتماعي في تخطيط البرامج والمشروعات التنموية، ووضع الأهداف الإستراتيجية لمقابلة احتياجات المجتمع من جهة ومواجهة مشكلاته من جهة أخرى في تحديد طبيعة واتجاه وتحليل رأس المال الاجتماعي باعتباره أحد عناصر التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاهله.

فالعلاقات الاجتماعية والقيم والمعايير تؤثر بدورها على التماسك والتضامن والانسجام للبناء التنظيمي مما ينعكس بشكل مباشر على المشاركة والتطوع



لتحقيق الأهداف العامة للدولة.

أما من جهة المؤشرات الاقتصادية فالدراسات الاقتصادية القليلة التي نظرت في تحليل الآثار الإيجابية لرأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي توصلت إلى أن ثقة المشاركين في المؤسسات الاقتصادية يؤثر وبشكل كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي للدولة، ومن ثم على شعورهم بالرضا عن الحياة (Dear- e.g. 2001, 2009, Knack & Zak).

وعلى الرغم من أن رأس المال الاجتماعي بحد ذاته لا يمكن أن يؤدي إلى توليد النمو الاقتصادي بمعزل عن بقية أشكال الرأس المال الأخرى (الاقتصادية والبشرية)، إلا أنه لا بد من استثمار رأس المال الاجتماعي لتشجيع التفاعل والتكامل بين المواطنين، والذي يقوم بدوره في تعزيز الثقة بالآخرين وبمؤسسات الدولة.

اعتبر فوكوياما (1995) الثقة محددًا أساسيًا في النمو الاقتصادي، وأن مستوى الثقة في مجتمع ما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأدائه الاقتصادي، وهو ما يؤثر على مستوى السعادة.

عمق التوسع السريع لوسائل التواصل الاجتماعية في السعودية كلاً من الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بشكل متسارع، حيث بدأت مقاربات حقيقية في كثير من القضايا الاجتماعية المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية، فأصبحت هناك مساهمات فاعلة في تسهيل الحصول على الخدمات، ومواجهة المشكلات المجتمعية وحشد الرأي العام وقياسه، وتفعيل الجهود المدنية، وترابط النسيج الاجتماعي خصوصًا في حالة ظهور بؤابر اعتداء يمس أمن المجتمع وسلامته، كما ساهم هذا التوسع في تفعيل الولاء والانتماء

والهوية الوطنية للمواطن السعودي وتحديد إطار الشخصية التنموية للإنسان. كما لعب الرأسمال الاجتماعي الرقمي دورًا بارزًا في تذليل العوائق التي كانت تعيق الفعل التواصلي.

إن توزيع الأفكار عبر وسائل التواصل الاجتماعي يجعلها أكثر سهولة لعامة الناس، كما أن التبادل المشترك للأفكار أتاح المزيد من المشاركة في المناقشات العامة، وتوسيع قدرة المواطنين على المشاركة في العمل الجماعي (AlGhuraibi 2017)، حيث إن الآراء والتوقعات يتم تحديدها وتطويرها من خلال الاتصال المباشر بالأفكار (أحيانًا بالاتفاق وأحيانًا بالاختلاف)، مما يسمح بأشكال من التعلم غير المرجحة من خلال الهياكل الهرمية للمجتمع السعودي (وغيره).

يشير Williams إلى أن هناك نوعًا من العلاقات لا يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي خلالها أن تحل محل أشكال أخرى من التفاعل - على سبيل المثال تلك التي تعطي الأولوية للدعم العاطفي - إلا أنها قادرة على التأثير العاطفي الذي يمكن الدوائر الانتخابية القائمة على القضايا الإنسانية من «سهولة» الوصول إلى اتصالات جديدة وأنصار محتملين بسهولة (Williams 2006).

إن التبادل الجماهيري لوسائل الإعلام الاجتماعية في السعودية في أوائل القرن الحادي والعشرين، أدى إلى تفعيل مختلف المنظورات الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية، وإلى تشجيع التفكير المستقل، والسمو فوق المواقف التقليدية.

فكثير من الشباب السعودي استخدموا وسائل التواصل الاجتماعي لتفنيد بعض القيود المجتمعية غير المبررة على حرياتهم الشخصية، مثل الفصل بين الجنسين، وعدم وضوح الحقوق المدنية، وقواعد الوصاية على النساء، وحظر



قيادة النساء.

كما طرح الشباب السعودي بعض القضايا ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، منها مساءلة وتحسين أداء مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية وفعاليتها ومنتجاتها كالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وقضايا الوافدين والبطالة.

كما فتحت وسائل التواصل الاجتماعي المجال للشباب للحدوث عن إصلاحات في نظام المحاكم والقوانين الشرعية والحقوقية، كحقوق المطلقات والأرامل والعضل والعنف وغيرها.

كما لم تستثنِ مواضيع التمييز على أساس الجنس والعرق والمناطقية، والتعبير عن الرأي والمشاركة الاجتماعية من مجمل القضايا المطروحة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى غرار ذلك بدأت جمعيات غير رسمية في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتوسيع قواعد الدعم المادي والمعنوي لمشاريعها الخيرية، كجمعية سند لأطفال مرضى السرطان ومودة للطلاق وغيرها من الجمعيات الخيرية.

كما استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي كألية لتجنيد أشخاص ذوي الفكر المتشابه لتطوير العديد من الحملات غير الرسمية الناجحة لتطوير العلاقات القائمة في المجتمع، وتعزيز القيم الدينية والأخلاقية، وتعميق العلاقات التعاونية والمشاركة التي تعود بالمنفعة على المجتمع السعودي ككل.

إن جوهر هذه المشاركة الشعبية يكمن في تجديد القدرة لبناء روابط عريضة تتجاوز «رأس المال الاجتماعي» التقليدي إلى «رأس المال الرقمي» يدفع ويحفز على المشاركة التلقائية والهادفة بما يتناسب مع الروح المدنية للخطة الإستراتيجية (AlGhuraibi 2017)، وكل هذا يصب في تكوين وبناء مجتمع

إيجابي.

بعيداً عن نطاق الجدل الفلسفي حول مفهومي السعادة والرضا، كل الناس حول العالم يسعون أن يكونوا سعداء من خلال تحقيق الأشياء التي يقدرونها ويتوقعونها لتحقيق الرضا عن حياتهم، كذلك السعودية، تسعى لمجتمع نابض بالحياة، ومع وجود الجذور الاقتصادية القوية التي تمتلكها السعودية لديها فرص هائلة غير مستغلة ومزيج غني من الموارد الطبيعية التي تعتبر ركائز أساسية في خلق المجتمع الإيجابي، وعلى الرغم من الوفرة في مقومات الحياة الأساسية خصوصاً ذات الارتباط بالعوامل الديموغرافية كالصحة والتعليم والغذاء، إلا أن هناك تحديات لا يمكن للدولة تغييرها، مثل مراقبة البيئة والتحكم بدرجة حرارة الجو؛ ولأن الوصول إلى مجتمع إيجابي هو نتائج توفر ظروف إيجابية فردية وأخرى مجتمعية، فإن ثروات السعودية الحقيقية تكمن في شعبها وثقافته وقيمه الدينية والاجتماعية والوطنية.

حرص أبناء هذه الدولة على تبني فكر الارتقاء والتطور، فمنذ الإعلان عن رؤية السعودية ٢٠٣٠ أظهروا موقفهم في تشجيع التنمية الاجتماعية من خلال المبادرات التنموية التي غرست أولى بذورها عبر رأس المال الاجتماعي الرقمي؛ فقد عززت إمكانات وسائل التواصل الاجتماعي القيم الداعمة لتنمية المجتمع من خلال «المجال العام الرقمي» الذي أفضى إلى مناقشة حرة للمشاكل المجتمعية، وقد بدأ بالفعل توطيد الثقة التي أثرت إيجابياً على العمل الاجتماعي بشكل كبير وعلى العمل السياسي في حالات محدودة (AIGhuraibi 2017).

كما ساهمت أدوات التواصل الاجتماعي الرقمي في تمكين المواطنين السعوديين ومشاركة المعلومات ومناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية من أجل التغيير بطرق لم تكن ممكنة من قبل، في حين أن هذا خلق طرقاً جديدة



للتعاون الجماعي، حيث إن الشبكات الرقمية لن تؤدي من تلقاء نفسها إلى إحداث تغير اجتماعي في السعودية، إلا أنها تعتبر وسيلة لزيادة تدفق المعلومات، وفي أحسن الأحوال تعبئة المستخدمين للدعوة من أجل التغير الذي يطمح لها القادة وصانعو القرار، حيث تمثل وسائل التواصل الرقمية دور المتدنى العام الوحيد الذي يستطيع فيه المواطنون السعوديون التعبير قانونياً - وبدرجة قليلة من التحفظ - عن اهتمامهم واحتياجاتهم ومطالبهم ورجباتهم طالما كان هذا الاهتمام بعيداً عن التواطؤ ضد المصالح العامة في المجتمع كالأمن والسلامة المجتمعية.

فعلى سبيل المثال: لم تكن المنصات الاجتماعية، مثل تويتر وفيسبوك واليوتيوب في السعودية داعمة لحالات الاضطراب الذي طال كثيراً من الدول خلال السنوات الماضية في الشرق الأوسط، بل على العكس كانت وسيلة لتعبئة المترادين على هذه الوسائل لزيادة اللحمة والتماسك المجتمعي في السعودية. إن قدرة المواطنين في المستقبل على النجاح في مواجهة هياكل مشككة في جدوى التغييرات الاجتماعية والاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على مدى فعالية تكرار مثل هذه الحالات وتعميمها.

الخاتمة

تناولت الدراسة مفهومي الفعل التواصلي ورأس المال الاجتماعي بالتحليل السوسيولوجي النظري الذي يعتمد على منهجية تحليل النصوص والربط المنطقي للمكونات والعناصر الفاعلة، وذلك للمقارنة بين المفاهيم السوسيولوجية مع عدم التطرق للنقد أو مناقشة المنتج السلبي لنواتج هذه المفاهيم.

وقد هدفت الدراسة من عملية المقارنة محاولة للوصول إلى آلية تنمية حديثة يمكن أن تفعل الاختيار الاجتماعي كنموذج حديث في ممارسات التخطيط الاجتماعي بعد أن ظهرت المشكلات الاجتماعية في تطبيق النموذج العقلاني في التخطيط الذي يعتمد بالمقام الأول على استخدام التقنية والاقتصاد كركائز أساسية في التخطيط.

إن العزوف عن المشاركة الاجتماعية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدول أدى إلى تأخير - إن لم يكن توقف - في عمليات التطوير، وهو ما دفع الباحثين إلى مناقشة دور الفعل التواصلي بين الدولة والمواطنين وبين المواطنين أنفسهم في تعزيز قيم التواصل الاجتماعي، كالثقة والشبكات الاجتماعية لتحقيق التماسك المعياري الذي يعمل على الشعور بالأمن والتضامن الاجتماعي، والاستقرار الاجتماعي والشعور بالمسؤولية الاجتماعية، والمحاسبة والمساءلة والتفاعل الإيجابي مع معايير الضبط من أجل المصلحة العامة.

إن الروابط الطوعية تنشأ من كثافة التواصل التي تقلل من ثقافة القوة والسيطرة بين الفاعلين، ومن درجة الثقة التي تزيد من تدفق المعلومات للوصول للأهداف التي تجمع هؤلاء الفاعلين لتحقيق عوائد نفعية للمجتمع.

وقد ناقشت الدراسة إمكانية رقمنة المجال العام الذي يسمح في تحقيق



مناخ تواصلي فعال بين المواطنين وبين المواطنين والدولة لإنتاج ديناميكية حديثة للتعبة الاجتماعية، وتحفيز المشاركة المجتمعية من خلال تبني القضايا الاجتماعية والتي من أهمها بناء أرضية صلبة للمجتمع الإيجابي.

المراجع العربية:

أحمد زايد. ٢٠١٢: تقديم لترجمة كتاب «المجال العام، الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام»، تأليف أرماندو سالفاتورى، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، المركز القومي للترجمة.

إيان كريب. ١٩٩: «النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس» ترجمة د. محمد حسين غلوم، مراجعة د. محمد عصفور، عالم المعرفة، الكويت.

علي ليلمة. ٢٠٠٦: «النظام العربي المعاصر: متغيرات الإصلاح وحدوده» دار الوافي للنشر، المعادي.

References:

Alessandrini, Megan. 2006. "Getting Connected: Can Social Capital be Virtual?". Webology 3.

AlGhuraibi, Muna 2017. "The Role of Social Capital in the Formation and Activation of Civil Society Organisations In Saudi Arabia" PhD Dissertation, University of Sydney, Australia.

Argyris, Chris and Donald Schön. 1974. "Theory in Practice: Increasing Professional Effectiveness". San Francisco: Jossey-Bass

Bradburn, N. M. 1969. "The Structure of Psychological Well-being". Chicago: Aldine.

Bourdieu, Pierre. 1986. "The Forms of Capital". In J. G. Richardson (Ed.), Handbook of theory and research for the sociology of education (pp. 241-258). New York: Greenwood.

Cohen, J. L., & Arato, A. 1994. "Civil Society and Political Theory". Cambridge, MA: MIT Press.

Chekola, M. G. 1975. "The Concept of Happiness". (Doctoral dissertation, University of Michigan, 1974). Dissertation Abstracts International, 35, 4609A. (University Microfilms No. 75-655).

Coleman, J. S. 1988. "Social Capital in the Creation of Human Capital". American Journal of Sociology, 94, S95-S121

Cooke, Maeve. 1998. "Introduction," in Jürgen Habermas, *On the Pragmatics of Communication*, edited by Maeve Cooke. Cambridge, Massachusetts: MIT Press, 216-255

Dearmon, J., Grier, K. 2009. "Trust and Development". *Journal of Economic Behavior*

and Organization 71(2), 210-220

De Silva MJ, Harpham T. 2007 "Maternal Social Capital and Child Nutritional Status in Four Developing Countries". *Health Place*. 2007;13:341-55.

Dryzek, John S. 1995. «Critical Theory as a Research Program,» in Stephen K. White, ed. *The Cambridge Companion to Habermas*, 97-119. New York: Cambridge University Press.

Ellison, Nicole B., Charles Steinfield, and Cliff Lampe, 2007. "The Benefits of Facebook 'Friends': Social Capital and College Students' Use of Online Social Network Sites," *Journal of Computer-Mediated Communication*, volume 12, number 4, pp. 1,143-1,168.

Field, John. 2008. "Social Capital". Second Edition. New York: Routledge.

Forester, John, ed. 1985. "Critical Theory and Public Life". Cambridge, Massachusetts: MIT Press.

Fraser, Nancy. 1992. "Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy," In: Craig Calhoun (editor). *Habermas and the public sphere*. Cambridge, Mass.: MIT Press, pp. 109–142.

Fukuyama, Francis. 1995. "Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity". New York: Free Press.

Habermas, Jürgen. 2006. "Political Communication in Media Society: Does Democracy Still Enjoy an Epistemic Dimension? The Impact of Normative Theory on Empirical Research," *Communication Theory*, volume 16, number 4, pp. 411–426.

Habermas, Jürgen 1989. "The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society". Translated by Thomas Burger with the assistance of Frederick Lawrence. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Habermas, Jürgen. 1987. "Lifeworld and System: A Critique of Functionalist Reason", Volume 2 of *The Theory of Communicative Action*, English translation by Thomas McCarthy. Boston: Beacon Press (originally published in German in 1981).

Habermas, Jürgen. 1984. "Reason and the Rationalization of Society", Volume 1 of *The Theory of Communicative Action*, English translation by Thomas McCarthy. Boston: Beacon Press (originally published in

German in 1981).

Harrison, J, G Woolcock and S Scull. 2004 «Social Capital & the media»: Dimensions of the debate. Australian Studies in Journalism 13: 8-33.

Hassan, Faridah Hj. 2018 «Ibn Khaldun and Jane Addams: The Real Father of Sociology and the Mother of Social Works», www.citeseerx.ist.psu.edu, Retrieved 11-2-2108, page 7, Edited

Healey, Patsy. 1997. “Collaborative Planning: Shaping Places in Fragmented Societies”. Vancouver. University of British Columbia Press.

Hudson, Barclay M. 1979. “Comparison of Current Planning Theories: Counterparts and Contradictions”. Journal of the American Planning Association 45(October): 387-398

Innes, Judith E. 1995. “Planning Theory’s Emerging Paradigm: Communicative Action and Interactive Practice,” Journal of Planning Education and Research, 14:3, 183-190.

Joas, Hans. 1991. “The Unhappy Marriage of Hermeneutics and Functionalism: Communicative action essays on Jürgen Habermas’s the Theory of Communicative Action” edited by Axel Honneth and Hans Joas, Cambridge, uk, 97-118

Lin, N. 2001 “Social capital: A Theory of Social Structure and Action”. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Miller, Bryon. 2000. "Geography and Social Movements: Comparing Antinuclear Activism in the Boston Area". Minneapolis: University of Minnesota Press.

Morin, Edgar, 1977. "From the Concept of System to the Paradigm of Complexity", Translated by Sean Kelly---- Morin, E. (1977-1991) La Methode. 4 vols. Paris: Seuil. (Vol. I. La Nature de la nature, 1977; Vol. 2. La Vie de la vie, 1980; Vol. 3. La Connaissance de la

Morozov, Evgeny. 2010. "The Net Delusion: How not to Liberate the World". London: Allen Lane.

Putnam, R. D. 1993a. "Marking Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy". Princeton, NJ: Princeton University Press.

Putnam, R. 1993b. "The Prosperous Community; Social Capital and Public Life". American Prospect Vol.4 No.13. pp 35-42.

Putnam, R.D. 2000. "Bowling Alone". New York: Simon and Schuster

Rasmussen, David M. 1990. "Reading Habermas". Cambridge, Massachusetts: Basil Blackwell.

Rainie, Lee and Barry Wellman 2012. "Networked". Cambridge: MIT Press.

Resnick, Paul. 2001. "Beyond Bowling Together: Sociotechnical Capital". HCI in the New Millennium, edited by J. Carroll. Boston, MA:

Addison-Wesley.

Roed, Kirsti 2012. “The True Nature of the Tea Party Movement”

https://www.duo.uio.no/bitstream/handle/10852/26232/Kirsi_thesis_2.pdf?sequence=1

Saudi vision, 2016. <https://vision2030.gov.sa/ar/node/9>

Schön, Donald A. 1983. “The Reflective Practitioner”. New York: Basic Books.

Shirky, C., 2011. “The Political Power of Social Media: Technology, The Public Sphere, and Political Changes”. Foreign Affairs. Volume 90 No 1, January/February Essay,

Wellman, Barry 2001. “Physical Place and Cyberspace: The Rise of Personalized Networks” International Urban and Regional Research 25: 227–252

Williams, D. 2006. On and off the <net: Scales for social capital in an online era. Journal of Computer-Mediated Communication, 11(2), article 11

Wilson, W. R. 1960. “An Attempt to Determine Some Correlates and Dimensions of Hedonic Tone”. (Doctoral Dissertation, Northwestern University, 1960). Dissertation Abstracts, 22, 2814. (University Microfilms No. 60–6588).

Wilson, W. 1967. "Correlates of Avowed Happiness". Psychological Bulletin, 67, 294-306.

Wilson, Patricia. 1997. "Building Social Capital: A Learning Agenda for the Twenty-First Century," Urban Studies, 34:5-6, 745-760

Zak, P.J., Knack, S. 2001. "Trust and Growth". Economic Journal 111:295-33